



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة الخامسة والثلاثون

مسقط، سلطنة عُمان، 2-4 مارس/آذار 2020

نتائج منظمة الأغذية والزراعة وأولوياتها في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

الموجز

تحدد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 السياق الذي ستعمل في ظلّه المنظمة وأعضاؤها من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق المقاصد القطرية المحددة. وتوجد المنظمة في وضع جيد يسمح لها بالعمل كجهة ميسرة لمساعدة جميع البلدان على تحقيق أهداف خطة عام 2030، ولا سيما الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، والهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة. وتمثل الأغذية والزراعة المفتاح لتحقيق خطة عام 2030 نظرًا إلى أن الزراعة تشكل الأداة الأشمل للقضاء على الفقر والجوع.

وتعرض الوثيقة المعنونة "نتائج منظمة الأغذية والزراعة وأولوياتها في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا" نتائج المنظمة وأولوياتها في الإقليم في إطار عملية الأجهزة الرئاسية التي يتم فيها إبراز الأولويات الإقليمية في تخطيط المنظمة لفترة السنتين المقبلة والأربع سنوات وما بعدها. وسيستشهد بمداورات المؤتمر الإقليمي بشأن هذه الوثيقة في استعراض الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 الذي سيعرض على مؤتمر المنظمة في دورته المقرر عقدها في يونيو/حزيران 2021.

وتمهيداً لفترة السنتين 2020-2021، أجرى مكتب المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا عملية تفكير استراتيجي لمراجعة الدوافع والاتجاهات والمخاطر التي تؤثر على الأغذية والزراعة في الإقليم، ولتحديد المجالات ذات الأولوية لعمل المنظمة في السنوات المقبلة. وتتمثل مجالات العمل ذات الأولوية هذه في (1) التحول الريفي من

يمكن طباعة هذه الوثيقة عند الطلب انسجماً مع مبادرة منظمة الأغذية والزراعة للحد قدر المستطاع من أثرها على البيئة وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على هذه الوثيقة وعلى غيرها من الوثائق على موقع المنظمة www.fao.org

أجل خلق فرص العمل للشباب وتوليد الدخل لهم؛ (2) وتطوير نظم غذائية تعزز الأمن الغذائي والأنماط الغذائية الصحية للجميع؛ (3) والزراعة الخضراء: التصدي لندرة المياه وضمان الاستدامة البيئية والعمل المناخي؛ (4) وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات الممتدة وحالات الطوارئ. وسيعاد ترتيب البرنامج الإقليمي في سياق هذه المجالات الأربعة ذات الأولوية التي يتم اقتراحها تحت الإطار الشامل لـ "تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

ويقتضي تحقيق أهداف التنمية المستدامة إحداث تحولات في النظم الغذائية، كما هو مجسّد أيضًا في النهج الجديد للإقليم، ألا وهو "تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة". وستقوم المنظمة، حرصًا منها على ضمان إحراز تقدم في أهداف التنمية المستدامة وفي إحداث تحولات في النظم الغذائية، بالترويج لاعتماد نهج مبتكرة، بما فيها تطبيق العلوم والتكنولوجيات الحديثة والحلول الرقمية وابتكار العقلية ونماذج التعاون.

وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية الجديدة للمنظمة في مبادرة العمل يدًا بيد الجديدة التي ستدعم المنظمة من خلالها الإجراءات التي تقوم على الأدلة وتقودها البلدان وتكون مسؤولة عنها في الإقليم من أجل تسريع وتيرة التحول الزراعي والتنمية الريفية المستدامة للقضاء على الفقر (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة) والجوع وجميع أشكال سوء التغذية (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة). وأما الأولويات الأخرى فتشمل تحديد التركيز على عدم ترك أي أحد يتخلف وراء الركب والتوحيد التنظيمي لتسريع تقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نموًا والبلدان النامية غير الساحلية، وتعزيز الشراكات بما في ذلك مع المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة وشركات الأغذية والمشتريين والمستهلكين.

الإجراءات التي يُقترح اتخاذها من جانب المؤتمر الإقليمي

- الإحاطة علمًا بمبادرة العمل يدًا بيد الجديدة التي ستدعم المنظمة من خلالها الإجراءات التي تقوم على الأدلة وتقودها البلدان وتكون مسؤولة عنها في الإقليم من أجل تسريع وتيرة التحول الزراعي والتنمية الريفية المستدامة للقضاء على الفقر (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة) والجوع وجميع أشكال سوء التغذية (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة). وعند القيام بذلك، ستساهم هذه الجهود في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى في الإقليم.
- والإحاطة علمًا بأهمية اعتماد نهج مبتكرة واستخدام العلوم والتكنولوجيات الحديثة بما في ذلك الحلول الرقمية لمواجهة ما يستجد من أوضاع وتحديات.
- والإحاطة علمًا بتحديد التركيز على عدم ترك أي أحد يتخلف وراء الركب والتوحيد التنظيمي لتسريع تقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نموًا والبلدان النامية غير الساحلية.
- والإحاطة علمًا بأهمية تعزيز الشراكات بما في ذلك مع المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة وشركات الأغذية والمشتريين والمستهلكين، كما أشير إلى ذلك في الدورة السادسة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي.
- والإحاطة علمًا بأهمية إحداث تحولات في النظم الغذائية تجسّد الروابط الديناميكية القائمة عبر مختلف القطاعات والجهات الفاعلة والبلدان في ما يتعلق بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والزراعة والأمن الغذائي والتغذية والقدرة على الصمود.

- والإقرار بأهمية اعتماد الإطار الاستراتيجي للمنظمة في تقديم التوجيه للعمل الفني للمنظمة والأخذ علمًا بالترتيبات المتعلقة بالمراجعة المقترحة للإطار الاستراتيجي.
- والتصديق على مجالات الأولويات الإقليمية المقترحة لعمل المنظمة في الفترة 2020-2021 وما بعدها، والطلب من المنظمة أخذ تلك الأولويات الإقليمية بعين الاعتبار عندما تشرع في مراجعة إطارها الاستراتيجي الذي سيعرض على مؤتمر المنظمة في دورته المقرر عقدها في يونيو/ حزيران 2021.
- والإقرار بالعمل الذي أنجز من خلال البرامج الاستراتيجية للمنظمة وكذلك الإنجازات التي تحققت بموجب المبادرات الإقليمية وغيرها من مجالات العمل الرئيسية في الاستجابة للأولويات الرئيسية التي حددها المؤتمر الإقليمي خلال دورته الرابعة والثلاثين.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى

FAO-RNE-NERC@fao.org

أولاً - مقدمة

1- وافق مؤتمر المنظمة في دورته الحادية والأربعين المنعقدة في شهر يونيو/ حزيران 2019 على الخطة المتوسطة الأجل (المراجعة) للمنظمة للفترة 2018-2021 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021. وتوضح الخطة المتوسطة الأجل الأهداف الاستراتيجية والنتائج المطلوب من الأعضاء والمجتمع الدولي تحقيقها بدعم من المنظمة، وفقاً للإطار الاستراتيجي المراجع والمعتمد من قبل مؤتمر المنظمة في دورته التي انعقدت في يوليو/ تموز 2017.¹ وأعرب المؤتمر عن تقديره للمواءمة الوثيقة للأهداف الاستراتيجية للمنظمة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأبرز أهمية إسهام المنظمة في التنفيذ الكامل لعملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية².

2- ويقدم الملحق 1 على الويب لمحة عامة عن البرنامج الاستراتيجي للمنظمة، بما في ذلك مواءمته مع أهداف التنمية المستدامة.

3- وتحدد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 السياق الذي ستعمل في إطاره المنظمة والبلدان الأعضاء فيها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق مقاصد قطرية محددة. ونظراً إلى أن الأغذية والزراعة هما المفتاح لتحقيق خطة عام 2030، فإن المنظمة في وضع جيد يسمح لها بالعمل كميسر لمساعدة جميع البلدان على تحقيق أهداف خطة عام 2030، وبالأخص الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر) والهدف 2 (القضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية) من خلال إحداث تحولات في النظم الغذائية تجسّد الروابط الديناميكية القائمة عبر مختلف القطاعات والجهات الفاعلة والبلدان في ما يتعلق بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والزراعة والأمن الغذائي والتغذية والقدرة على الصمود.

4- وبادرت المنظمة إلى طرح مبادرة "العمل يداً بيد"، وهي مبادرة مبنية على براهين وتقودها وتمتلكها البلدان للتعجيل بالتحول الزراعي والتنمية الريفية المستدامة من أجل القضاء على الفقر (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة) والقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة). ولدى القيام بذلك، تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وتعتمد المبادرة نهجاً توفيقياً فعالاً يجمع بشكل استباقي البلدان المستهدفة والجهات المانحة والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني لتعبئة وسائل التنفيذ التي تدعم تسريع وتيرة العمل. وتعطي الأولوية للبلدان والأقاليم داخل البلدان حيث يتركز الفقر والجوع أو حيث تكون القدرات الوطنية محدودة للغاية. كما تقدم إطاراً للرصد وتحليل الأثر.

5- وسعيًا إلى تيسير اعتماد نهج ابتكارية واستخدام العلوم والتكنولوجيات الحديثة بما في ذلك الحلول الرقمية، أنشأت المنظمة مكتبًا جديدًا للابتكار. وسيعمل مكتب الابتكار على مواصلة تدعيم وتعزيز روح الابتكار في المنظمة، بما في ذلك الابتكار في العقلية والابتكار في نماذج التعاون والابتكار في التطبيق من خلال الرقمنة.

¹ الوثيقة C 2017/7.

² تقدم الوثيقة CL 163/4، مذكرة المعلومات 2، نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، المزيد من المعلومات حول مشاركة المنظمة في عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

6- وأنشأت المنظمة مكتب الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نموًا والبلدان النامية غير الساحلية، بالنظر إلى مدى تعرض هذه البلدان لتحديات معقدة وفريدة من نوعها في مجال الأمن الغذائي والتغذية، وذلك لتلبية الاحتياجات الخاصة لهذه الشعوب والبلدان الضعيفة.

7- وبالإضافة إلى ذلك، وعقب الدورة السادسة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي المعقودة في أكتوبر/ تشرين الأول 2019، ستسعى المنظمة إلى تيسير إقامة الشراكات بين المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة وشركات الأغذية والمشتريين والمستهلكين.

8- ويُراجع الإطار الاستراتيجي كل أربع سنوات³. وهكذا، تبدأ مراجعة الإطار الاستراتيجي المقبل في عام 2020 بالوثيقة النهائية المقرر عرضها على الدورة الثانية والأربعين لمؤتمر المنظمة في عام 2021⁴. ونظرًا إلى أن المؤتمرات الإقليمية تمثل الخطوة الأولى في جدول إسهامات الأجهزة الرئاسية وإشرافها، يُرجى من هذا المؤتمر الإقليمي تقديم توجيهه بشأن المجالات ذات الأولوية الإقليمية للفترة 2020-2021 وما بعدها، بغرض توجيه العمل الجاري في الإقليم وفي سياق وضع إطار استراتيجي جديد على السواء.

9- وستتضمن مجالات التركيز في إطار مراجعة الإطار الاستراتيجي مواءمة إطار النتائج مع خطة عام 2030 وتعزيز أوجه التآزر والشراكات الاستراتيجية من خلال آليات مثل مبادرة "العمل يداً بيد"، وبلورة المجالات الإقليمية والعالمية ذات الأولوية.

10- وبالإضافة إلى مواءمة إطار النتائج الجديد مع خطة عام 2030، سيكون من الضروري لإطار النتائج أن يتضمن النتائج القطرية للمنظمة على نحو أفضل، بما يوازن بين أولويات الأعضاء وأولويات المنظمة التي يضعها أيضًا الأعضاء من خلال الإطار الاستراتيجي. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه عقب عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، يجب أن يتواءم عمل المنظمة على المستوى القطري على نحو كامل مع إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وهو الصك الأهم لتخطيط وتنفيذ الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة في كل بلد (يعرض الملحق 3 على الويب تفاصيل خاصة بهذا الإطار وعلاقته بأطر البرمجة القطرية للمنظمة).

11- وحدد مؤتمر المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى في عام 2014 ثلاثة مجالات ذات أولوية سيتم تناولها من خلال المبادرات الإقليمية: ندرة المياه؛ والزراعة الأسرية الصغيرة النطاق؛ وبناء القدرة على الصمود من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية. وقد شكّلت هذه المبادرات، على مدار الفترة 2014-2019، برنامج المنظمة على المستوى الإقليمي.

12- ومن المقترح الحفاظ على الأولويات الإقليمية في المستقبل وتكييف الطرائق التشغيلية للمنظمة من أجل ضمان إبراز الدعم الذي تقدمه المنظمة للبلدان على المستوى الإقليمي للأولويات القطرية ومواءمته مع خطة عام 2030.

³ النصوص الأساسية، الجزء الثاني، القسم (واو) "تنفيذ خطة العمل الفورية بخصوص إصلاح عمليات إعداد البرامج والميزانية والرصد المستند إلى النتائج الفقرة 1(أ).

⁴ تقدم الوثيقة CL 163/4 - مذكرة المعلومات 1، نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، تفاصيل حول عملية المشاورة بشأن وضع الإطار الاستراتيجي الجديد.

وهكذا، سيُعاد ترتيب المبادرات الإقليمية في سياق أربعة مجالات عمل إقليمية ذات أولوية مقترحة تحت الإطار الشامل لمسألة "تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة". وسيُنصب تركيز المجال الأول ذي الأولوية على موضوع **تحويل المناطق الريفية من أجل عمالة الشباب**، وذلك بغرض تقليص الفجوة بين سبل المعيشة الريفية والحضرية. وسيركز المجال الثاني ذو الأولوية على مسألة **تنمية النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والأنماط الغذائية الصحية**، وسيتناول الأمن الغذائي بجميع أبعاده والإقرار بالمشكلة المتزايدة التي يمثلها الوزن الزائد والبدانة في إقليم يتوسع حضرياً على نحو سريع. في حين سيركز المجال الثالث على **عكس مسار تأثير التدهور البيئي والتصدي لمشكلة ندرة المياه في ظل مناخ متغير على نحو سريع**. وأخيراً، من المقترح الحفاظ على تركيز خاص على تعزيز قدرة سبل المعيشة الريفية على الصمود في البلدان التي تعاني النزاعات وأزمات ممتدة.

13- ويتيح المؤتمر الإقليمي في هذا السياق فرصة للبلدان الأعضاء لتقديم المشورة بشأن نتائج عمل المنظمة وأولوياته في الإقليم، وكذلك الأولويات الإقليمية التي سينظر فيها في الإطار الاستراتيجي المراجع. ويكون تنظيم الجزء المتبقي من الوثيقة على النحو التالي:

- يوضح القسم الثاني الإنجازات التي حققها برنامج المنظمة في الإقليم خلال الفترة 2018-2019، مع التركيز بشكل خاص على المبادرات الإقليمية وغيرها من مجالات العمل كما أشار إليه المؤتمر الإقليمي في دورته الرابعة والثلاثين؛
- ويقدم القسم الثالث لمحة عامة عن الاتجاهات والتطورات التي يشهدها الإقليم، ويعرض أولويات عمل المنظمة على المستويين الإقليمي والقطري.

ثانياً - الإنجازات المحققة في الإقليم خلال فترة السنتين 2018-2019

ألف - مجالات العمل ذات الأولوية في الفترة 2018-2019

14- حدد مؤتمر المنظمة الإقليمي للشرق الأدنى في دورته الرابعة والثلاثين مجالات العمل ذات الأولوية لفترة السنتين 2018-2019، بما يتماشى مع أولويات الإقليم والمنظمة. وتسترشد المقاصد الرئيسية لفترة السنتين 2018-2019 بأطر البرمجة القطرية. وقد أعرب المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى في دورته الرابعة والثلاثين عن دعمه لاستمرار المبادرات الإقليمية الثلاث في فترة السنتين 2018-2019 من أجل المساعدة على تركيز إجراءات المنظمة وتوجيهها بشأن الأولويات الإقليمية، ألا وهي المبادرات الإقليمية بشأن ندرة المياه والزراعة الأسرية الصغيرة النطاق وبناء القدرة على الصمود من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية.

15- وطلب المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى في دورته الرابعة والثلاثين من المنظمة دمج الزراعة الإيكولوجية في مبادراتها الإقليمية كوسيلة للتكيف مع تغير المناخ وتعزيز حفظ التنوع البيولوجي. كما طلب أيضاً من المنظمة توثيق التجارب الناجحة في مجال إدارة الهجرة من الريف وتحديد الحلول الكفيلة بمعالجة الفجوة بين الريف والحضر من أجل الحد من هجرة الشباب والنساء والرجال من الريف. كما طلب أيضاً من المنظمة تقديم الدعم للبلدان وتطوير التعاون الإقليمي من أجل محاربة ومكافحة الآفات والأمراض العابرة للحدود، وبالأخص في ما يتعلق بنفوق الأسماك ومكافحة سوسة النخيل الحمراء ودودة الحشد الخريفية.

16- وترد لمحة عامة وتقييم للنتائج المحققة في الإقليم على مستوى المخرجات في الملحق الثاني على الويب - مساهمة النتائج المحققة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في بلوغ الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة في فترة السنتين 2018-2019. بينما ترد النتائج الرئيسية لتقييم النواتج على مستوى المنظمة لعام 2019 بالنسبة إلى الإقليم في الملحق الرابع على الويب - تقييم النواتج على مستوى المنظمة لعام 2019 - النتائج الإقليمية للشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

باء - أهم الإنجازات والدروس المستخلصة

17- عززت المبادرة الإقليمية بشأن ندرة المياه دعمها للتخطيط والسياسات الاستراتيجية وبناء القدرات في مجال المحاسبة المائية ورصد إنتاجية المياه وإدارة الجفاف وحوكمة المياه الجوفية. وارتفع عدد البلدان محط تركيز المبادرة نزولاً عند طلب البلدان. وتضمنت الأنشطة الإضافية ممارسات الزراعة وتربية الأحياء المائية المتكاملة التي بدأت في الجزائر وجمهورية مصر العربية وسلطنة عمان، والمستخدمة في بناء القدرات على المستوى الإقليمي وكذلك اعتماد الطاقة الشمسية واستخدامها على نحو منهجي في الري في جمهورية مصر العربية والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية.

18- وتضمنت النتائج الرئيسية للمبادرة الإقليمية بشأن ندرة المياه إقامة شراكة إقليمية ومنصة استراتيجية إقليمية بشأن ندرة المياه بالتعاون مع جميع المؤسسات الإقليمية ذات الصلة. وشهدت فعالية أيام الأراضي والمياه التي تم تنظيمها في شهر مارس/آذار 2019 مشاركة 480 شخصاً من 45 بلداً، وتنتج عنها أول مؤتمر إقليمي من نوعه لوزراء الزراعة والمياه برعاية جامعة الدول العربية.

19- وتركزت معظم الجهود المبذولة في إطار المبادرة الإقليمية بشأن ندرة المياه على تعزيز إنتاجية المياه من أجل الزراعة. ووضعت المبادرة مادة إرشادية حول إطلاق إمكانات الزراعة المحمية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ووضحت كيف يمكن لتكنولوجيات الزراعة المحمية أن تساعد في خلق فرص عمل، بما في ذلك فرص عمل للشباب والنساء. وفي الأردن، تدعم المنظمة إقامة وحدات للزراعة المائية والاستزراع النباتي والسمكي في وزارة الزراعة، وكذلك بناء قدرات موظفي الإرشاد على اعتماد التكنولوجيات.

20- وأجرت المبادرة أيضاً تقييمًا سريعاً للمحاسبة المائية في الأردن، وهي في طريقها لإجرائه في لبنان وتونس وفلسطين. كما نفذت مدارس حقلية للمزارعين في مجال ممارسات إدارة المياه في خمسة بلدان، وقامت بتدريب حوالي 500 مزارع. وأخيراً، دربت أخصائيين في سبعة بلدان على استخدام الاستشعار عن بُعد من أجل إدارة المياه.

21- وبموجب المبادرة الإقليمية بشأن الزراعة الأسرية الصغيرة النطاق، ركزت المجالات الرئيسية لعمل المنظمة على مدار فترة السنتين 2018-2019 على ثلاثة محاور: تعزيز الإنتاجية الزراعية لصغار المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وتهيئة بيئة للعمل الريفي اللائق والحماية الاجتماعية، وتعزيز سلاسل القيمة الغذائية الزراعية المستدامة والشاملة والنفوذ إلى الأسواق.

22- وحددت المبادرة مناطق تركيز متأثرة بالمناخ ووضعت استراتيجية إقليمية وخرائط طريق وطنية لتكيف الزراعة الصغيرة النطاق مع المناخ في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وانعقدت حلقة عمل إقليمية حول الزراعة الذكية مناخياً في الخرطوم، السودان في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2018 وشهدت مشاركة 15 بلداً (جمهورية مصر العربية وإيران (الجمهورية الإسلامية) والعراق والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وسلطنة عمان والسعودية والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن وفلسطين). كما نظمت المبادرة حلقة عمل تدريبية لموظفي الفئة الفنية لدى البنك الإسلامي للتنمية حول الزراعة الذكية مناخياً في شهر مارس/ آذار 2019.

23- ونشرت المنظمة في شهر يونيو/حزيران 2019 لحة عامة إقليمية عن اتجاهات الهجرة من الريف وأسهمت في تقرير حالة الهجرة الدولية في الدول العربية لعام 2019 الذي نشرته المنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة في شهر ديسمبر/كانون الأول 2019. كما نظمت حلقة عمل إقليمية عن حوكمة الهجرة على امتداد التداخل بين المناطق الريفية والحضرية بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أبرزت ضرورة اعتماد نهج إقليمي للتعامل مع التحديات التي يواجهها الإقليم في هذا الشأن. كما بدأت دراسات وطنية بشأن الهجرة في جمهورية مصر العربية وبشأن النزوح في العراق. وعملت المبادرة الإقليمية بشأن الزراعة الأسرية الصغيرة النطاق على تحديد أفضل الممارسات في التنمية الإقليمية، وبالأخص نُهج المجموعات، كأداة للتصدي للهجرة من الريف وخلق فرص عمل في الإقليم. وتتعاون المنظمة في هذا الشأن مع المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية من أجل إجراء دراسة حول التنمية الريفية المبنية على المجموعات في جمهورية مصر العربية وتونس.

24- وأجرت المنظمة ومنظمة العمل الدولية وجامعة الدول العربية دراسة حول عمل الأطفال في 22 دولة عربية ونشرتها. وتسعى الدراسة التي صدق عليها وزراء الدول العربية في شهر ديسمبر/كانون الأول 2018 إلى دعم البلدان في تنفيذ خطط عمل وطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال في مجال الزراعة. كما أسهمت المنظمة في وضع "الاستراتيجية العربية للحد من الفقر المتعدد الأبعاد" بقيادة جامعة الدول العربية.

25- وللمبادرة محور هام يكمن في تطوير سلاسل القيمة لدعم الزراعة الأسرية الصغيرة النطاق. وتنفذ المنظمة حالياً في جمهورية مصر العربية والعراق والأردن ولبنان والمغرب والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس واليمن وفلسطين عدة مشاريع تهدف إلى تعزيز عمل الشباب من خلال تطوير سلاسل القيمة والتدريب المهني، ودربت 35 موظفاً من وزارات الزراعة في 11 بلداً في الإقليم. كما نفذت المنظمة مشاريع في جمهورية مصر العربية ولبنان وسلطنة عمان والسودان وتونس وفلسطين، تدعم إقامة منظمات المنتجين، بما فيها التعاونيات الزراعية، وكذلك زيادة مشاركة رابطات النساء في المشاريع الغذائية الزراعية المدرة للدخل.

26- ومن خلال المبادرة الإقليمية بشأن بناء القدرة على الصمود من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية، تدعم المنظمة البلدان لوضع استراتيجيات واستثمارات في مجال الحد من المخاطر. وتم تعزيز القدرات القطرية على رصد الآفات والأمراض النباتية والحيوانية مثل الجراد الصحراوي (من خلال هيئة مكافحة الجراد الصحراوي) والتأهب لاحتمال تفشي انفلونزا الطيور الشديدة الأمراض في الإقليم.

27- وتم تعزيز الشراكات الإقليمية عن طريق إقامة الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي والتغذية في أفريقيا والعالم العربي وبناء قدراتها، وإبراز الأمن الغذائي والنزاعات من خلال المنتدى الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث؛ ومن خلال بناء قدرات شبكة الشرق الأدنى المعنية بمخاطر الغابات والبراري.

28- ونفذت المبادرة الإقليمية بشأن بناء القدرة على الصمود من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية، من خلال عملية الدعم القطري الخاصة بها، 56 نشاطاً لدعم بناء القدرة على الصمود في البلدان المتأثرة بالأزمات، ومنها: الدعم من أجل وضع السياسات الوطنية للأمن الغذائي ونظم المعلومات الخاصة بالأمن الغذائي وقياسات القدرة على الصمود (على سبيل المثال موريتانيا والسودان واليمن وفلسطين) والحد من مخاطر الكوارث (على سبيل المثال جمهورية مصر العربية والأردن ولبنان وفلسطين)، والآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود (على سبيل المثال العراق وليبيا ولبنان والجمهورية العربية السورية واليمن)، ووضع البرامج الإنسانية (لليبييا واليمن)، وبناء القدرات من أجل تعزيز برامج القدرة على الصمود في البلدان (النقد ومراعاة النزاعات ودمج التغذية والتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها).

الآفات والأمراض العابرة للحدود

29- تم تنفيذ 15 مشروعاً جديداً للتصدي للآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود منذ الدورة الرابعة والثلاثين للمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى، وذلك تحت إطار المبادرة الإقليمية بشأن بناء القدرة على الصمود من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية. ويصل إجمالي ميزانية هذه المشاريع إلى حوالي 17 مليون دولار أمريكي.

30- ودعمت المنظمة سبعة بلدان (الجزائر وجمهورية مصر العربية ولبنان وليبيا والمغرب وتونس وفلسطين) للتصدي لبكتريا "زليلا فاستيديوزا" (*Xylella fastidiosa*)، بما في ذلك من خلال اعتماد نظم مراقبة مبتكرة مبنية على تطبيقات الهواتف المحمولة. وتدعم المنظمة جمهورية مصر العربية والسودان واليمن للتصدي لدودة الحشد الخريفية بإتاحة أنشطة لبناء القدرات وتطبيق إدارة الآفات المتكاملة من خلال المدارس الحقلية للمزارعين. ووضعت استراتيجية إقليمية لمكافحة سوسة النخيل الحمراء وبرنامجاً إقليمياً بقيمة 20 مليون دولار أمريكي لإدارة سوسة النخيل الحمراء. وتعهدت المملكة العربية السعودية وليبيا وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة بتقديم مبلغ مقداره 4.35 مليون دولار أمريكي لهذا البرنامج حتى اليوم. وبدأت أنشطة البرنامج في شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2018 بالتعاون مع فرع المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في البحر الأبيض المتوسط في باري والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق القاحلة وجائزة خليفة الدولية لنخيل التمر والابتكار الزراعي. كما تتعاون المنظمة مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية بشأن وضع إطار لسلسلة قيمة نخيل التمر للتصدي لسوسة النخيل الحمراء كأولوية من أولوياتها.

31- وبدأ مشروع إقليمي يهتم بالوقاية من الأمراض الحيوانية العابرة للحدود ومكافحتها في عام 2019 بالشراكة مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية. ويركز المشروع على تنسيق مراقبة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود وتعزيز قدرات مكافحة في الإقليم. كما تم تقديم الدعم إلى السودان بشأن معايير الصحة والصحة النباتية للحيوانات والمحاصيل؛ وإلى جمهورية مصر العربية والعراق بشأن المراقبة والتأهب والممارسات الجيدة لصحة الأسماك وحوكمة الأمن البيولوجي المائي لتربية الأحياء المائية.

سلامة الأغذية

32- تنفذ المنظمة في إطار المبادرة العربية لسلامة الأغذية من أجل تيسير التجارة وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبالشراكة مع جامعة الدول العربية، مشروعًا إقليميًا حول سلامة الأغذية بهدف تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية بشأن سلامة الأغذية والدستور الغذائي، بما في ذلك تنظيم حلقات عمل تدريبية. وقد تم تدريب 75 موظفًا حكوميًا من السودان وتونس على تصميم وتشغيل نظام وطني للرقابة على الأغذية.

مقاومة مضادات الميكروبات

33- دعمت المنظمة، ضمن عملها في مجال مقاومة مضادات الميكروبات، جمهورية مصر العربية والأردن والسودان في وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية معنية بمقاومة مضادات الميكروبات. كما نظمت عدة فعاليات للتوعية، بما في ذلك في الأردن ولبنان.

تغير المناخ

34- بالإضافة إلى حلقة العمل الإقليمية المذكورة أعلاه حول الزراعة الذكية مناخيًا، شاركت المنظمة مع عدد من البلدان والشركاء لدعم مراجعة المساهمات المحددة وطنياً في اتفاق باريس من خلال حلقة عمل إقليمية انعقدت في جمهورية مصر العربية في شهر سبتمبر/ أيلول 2019. وتقدم منصة معرفية إقليمية بيانات حديثة حول التحليلات المتعلقة بتغير المناخ، والموارد المائية، وتقييمات الجفاف وقابلية تأثر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وغير ذلك من المقاييس المتعلقة بالمياه والمحاسبة المائية.

35- وركز العمل على المستوى القطري على حشد الأموال من صناديق المناخ الرئيسية، تحديداً مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ. وتدعم المنظمة حالياً وضع ثمانية مشاريع للصندوق الأخضر للمناخ في الجزائر وجمهورية مصر العربية والعراق والأردن وموريتانيا والسودان، مع الاهتمام بالاستصلاح والإدارة المستدامة للمناظر الطبيعية (الرعي والغابات والزراعة) والواحات وتعزيز قدرة سبل المعيشة الزراعية على التكيف مع المناخ وتعزيز إدارة المياه بكفاءة وتعزيز قدرات المجتمعات المحلية على التكيف وتعزيز حفظ التنوع البيولوجي.

النوع الاجتماعي

36- انعقدت دورات تدريبية عن دمج النوع الاجتماعي في برامج ومشاريع بالأردن ولبنان في عام 2018. ونظمت المنظمة، بالاشتراك مع جامعة الدول العربية ومنظمة العمل الدولية، فعالية حول الحماية الاجتماعية من أجل تمكين النساء أثناء الدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة في سياق التقدم المحرز في تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. كما نفذت المنظمة دورة تدريبية للممارسين من ثماني بلدان في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا (الجزائر وجمهورية مصر العربية وإيران (الجمهورية الإسلامية) والأردن ولبنان والمغرب وتونس وفلسطين) حول التحليل الجنساني والبيانات مصنفة حسب نوع الجنس بشأن حوكمة المياه في شهر يونيو/حزيران 2018.

الأمن الغذائي والتغذية

37- قامت المنظمة بصياغة مشروع ممول من برنامج التعاون التقني من أجل دعم جامعة الدول العربية في صياغة استراتيجية إطارية من أجل تحقيق هدف القضاء التام على الجوع وتعزيز التغذية والزراعة المستدامة. والاستراتيجية في طور الصياغة وسوف تمر بسلسلة من المشاورات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية. وتباحث المنظمة وجامعة الدول العربية حاليًا في إمكانية قيام رؤساء الدول بطرح الاستراتيجية الإطارية أثناء معرض دبي في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2020.

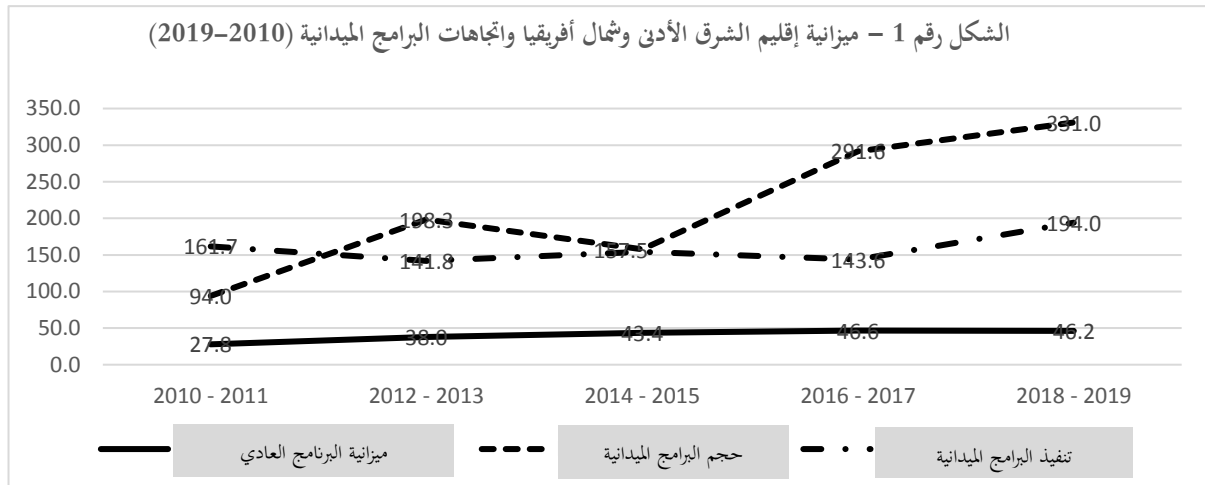
38- وعقب الندوة الإقليمية عن النظم الغذائية المستدامة لأنماط غذائية صحية وتغذية محسنة، التي انعقدت في سلطنة عمان في شهر ديسمبر/كانون الأول 2017، أجرت المنظمة دراسات حول الوفيات وعبء الأمراض في ما يتعلق بمخاطر الأمن الغذائي والتغذوي في العالم العربي. كما نظمت حلقة عمل إقليمية متعددة أصحاب المصلحة حول السياسات بعنوان "الاستفادة من النظم الغذائية من أجل مكافحة السممة في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا". وتم تدريب 40 موظفًا في الحكومة وفي الوكالات الإنمائية بفلسطين على دمج التغذية والأمن الغذائي على نحو أفضل في عملية وضع البرامج الزراعية.

دعم المواومة مع أهداف التنمية المستدامة

39- توسع نطاق العمل في مجال دعم البلدان لتوائم جهودها على نحو استراتيجي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتضمن هذا العمل تقديم الدعم لإعداد التقرير الوطني الطوعي للبلدان (الأردن) وبناء القدرات في ما يتعلق برصد أهداف التنمية المستدامة من أجل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تخضع لرعاية المنظمة (العراق والأردن وسلطنة عمان والإجراءات على المستويين الإقليمي والأقليمي) والتعاون الإقليمي من خلال تقديم الدعم لجامعة الدول العربية من أجل وضع استراتيجية للقضاء التام على الجوع (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة - انظر أعلاه).

جيم - حشد الموارد وأداء البرنامج الميداني

40- زاد حجم البرنامج الميداني أكثر من ثلاثة أضعاف خلال الفترتين 2010-2011 و2018-2019 (من 94 مليون دولار أمريكي في الفترة 2010-2011 إلى 331 مليون دولار أمريكي في الفترة 2018-2019 (انظر الشكل 1)). وترجع هذه الزيادة الهائلة بالدرجة الأولى إلى نجاح الجهود المبذولة في مجال حشد الموارد. وطرحت المنظمة منذ شهر يونيو/حزيران 2018، 89 مشروعًا جديدًا بإجمالي ميزانية قدرها 204 ملايين دولار أمريكي من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية في البلدان المتأثرة بالأزمات (العراق والأردن ولبنان وليبيا والسودان والجمهورية العربية السورية واليمن وفلسطين).



41- كما عملت المنظمة مع جمهورية مصر العربية والمغرب وسلطنة عمان من أجل بدء التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسيكون هذا التعاون بمثابة نموذج للشراكات المقبلة في مجال التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مختلف أنحاء الإقليم.

42- وتمثل حسابات الأمانة الأحادية الجانب آلية ملائمة لتعزيز التعاون بين المنظمة وإقليم الشرق الأدنى. وقد أبرمت بلدان مثل الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة اتفاقات في عام 2019 مع المنظمة لدعم أولوياتها الوطنية في مجالي الأمن الغذائي والزراعة. وفي عام 2019، زادت مساهمات حسابات الأمانة الأحادية الجانب إلى أكثر من الضعف في ما يتعلق بمتوسط حجم الموافقات خلال السنوات الأربع السابقة.

43- وسيكون العمل مع القطاع الخاص وتعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية من أجل دعم التنمية الزراعية المستدامة أمرًا حاسمًا لأهمية لدعم الجهود الوطنية من أجل تحقيق خطة عام 2030.

ثالثاً - مجالات العمل ذات الأولوية لفترة السنتين 2020-2021 وما بعدها

44- أُجريت، خلال النصف الثاني من عام 2019، مراجعة استراتيجية في الإقليم من أجل تحديد التحديات والمجالات ذات الأولوية المحددة لعمل المنظمة في المستقبل. وأجريت تلك المراجعة من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق وتم استكمالها بمراجعة للتقييمات والتحليلات الإقليمية الأخيرة.

45- وأكدت المراجعة على الاتجاهات والدوافع الرئيسية المتعلقة بالأغذية والزراعة في الإقليم، وحددت مجالات تركيز جديدة من حيث السياق العام للسياسات والحوكمة والتطورات في مجالي التكنولوجيا والابتكار. وبالنظر إلى أن خطة عام 2030 هي إطار العمل العام وإلى ولاية المنظمة ووظائفها الأساسية وتحديد التركيز على عدم ترك أي أحد يتخلف وراء الركب والتوحيد التنظيمي لتسريع تقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، تقترح المراجعة أربع أولويات رئيسية تنطوي على إمكانية الاستجابة للتحديات الإقليمية الرئيسية وتحقيق تحول

النظم الغذائية اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما حددت المراجعة عددًا من المجالات الملموسة للعمل يتم تركيز الجهود عليها للتعامل مع تلك الأولويات.

46- كما تجسّد أولويات المنظمة لفترة السنتين القادمة وما بعدها تجديد تركيز المنظمة على عدم ترك أي أحد خلف الركب، ومبادرة العمل يديًا بيد الجديدة، والترويج للنهج المبتكرة والعلوم والتكنولوجيات الحديثة بما في ذلك الحلول الرقمية، وتعزيز الشراكات، واتباع نهج تحويل النظم الغذائية يربط بين مختلف القطاعات والجهات الفاعلة والبلدان في ما يتعلق بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والزراعة والأمن الغذائي والتغذية والقدرة على الصمود.

ألف - الاتجاهات الرئيسية الناشئة عن المراجعة الإقليمية الاستراتيجية

47- حددت المراجعة سلسلة من العوامل الخارجية والإقليمية التي تؤثر على الزراعة والأغذية في الإقليم: (أ) الخصائص الديموغرافية، مع ارتفاع معدلات النمو السكاني والتوسع الحضري السريع، مما يسمح بدخول أعداد كبيرة من العناصر الجديدة إلى سوق العمل كل عام ويشكل ضغطاً على الموارد المحدودة؛ (2) والوضع الاقتصادي والسياسي العالمي وآفاقه، مع سلسلة من المخاطر على الاقتصاد العالمي التي يمكن لها التسبب في اضطراب الأنشطة الاقتصادية والتأثير على آفاق التنمية وخفض معدل النمو الاقتصادي؛ (3) والحقائق الإقليمية لعدد من البلدان والتي تتميز بانعدام الاستقرار السياسي؛ والتوترات والنزاعات؛ وضعف آليات المساءلة الاجتماعية والسياسية والإدارية؛ وارتفاع مستويات عدم المساواة بين الجنسين؛ (4) وتغير المناخ الذي يؤثر بالفعل على الإقليم من خلال ارتفاع درجات الحرارة وزيادة عدد مرات حدوث الجفاف وموجات الحرارة والتوقعات بزيادة الأمطار غير المتوقعة والتغذية بالمياه أكثر من أي وقت مضى في معظم بلدان الإقليم، وارتفاع مستوى مياه البحر مما يؤثر على مناطق الدلتا والمناطق الساحلية؛ (5) وضعف التكامل، والتجارة، والثورة الرقمية على المستوى الإقليمي.

48- وحددت الدراسة، في ما يتعلق بتلك العوامل الخارجية، سلسلة من المخاطر والتحديات الحرجة التي يواجهها قطاع الأغذية والزراعة بالإقليم. ويتضمن ذلك ما يلي: (1) ضعف الأداء الاقتصادي للقطاع الزراعي وضعف الإنتاجية الزراعية؛ (2) وتنامي الفجوة بين سبل المعيشة في المناطق الحضرية والريفية، مما يؤدي إلى انعدام فرص العمل في المناطق الريفية (وبالأخص للشباب)، والهجرات؛ (3) وضعف حصول النساء على الموارد؛ (4) والتدهور الواسع النطاق للموارد الطبيعية النادرة، وهي المياه والأراضي والتنوع البيولوجي، وسوء إدارتها؛ (5) والأعباء المتعددة لسوء التغذية (الجوع ونقص المغذيات الدقيقة والسمنة)؛ (6) واستمرار النزاعات في الإقليم بطريقة تجعل من الحالات الطارئة أزمات ممتدة، وهو خطر يؤثر على جميع الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التغذية.

باء - خطة عام 2030: إطار عمل مشترك

49- تقدم خطة عام 2030 إطاراً عاماً لإشراك الإقليم في مسار التنمية المستدامة. ويُعتبر تحول الزراعة والنظم الغذائية مدخلاً مثاليًا لإشراك البلدان في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويبدأ هذا التحول بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع)، ليتسع نطاقه ليشمل عدة أهداف للتنمية المستدامة التي ترتبط بشكل وثيق بالأغذية والزراعة: الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر) والهدف 6 (المياه) والهدف 14 (مسايد الأسماك)

والهدف 15 (الموارد الطبيعية) والهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المستدامان) والهدف 5 (المساواة بين الجنسين) والهدف 8 (العمل) والهدف 10 (الحد من انعدام المساواة) والهدف 13 (العمل المناخي).

50- ويتطلب الانتقال إلى المزيد من الاستدامة في الزراعة والنظم الغذائية إجراءات لبناء تحالفات وائتلافات سياسية مع الأطراف الفاعلة تتجاوز قطاعي الأغذية والزراعة. وتمتد تلك الإجراءات عبر مختلف القطاعات وتعتمد على تعاون الحكومة والحوار مع الأطراف المعنية. وهي تتطلب من صنع القرارات السياسية الإقرار بضرورة إدارة المفاضلات ووضع تدابير ملموسة للمواءمة مع العديد من الأهداف وهيكل الحوافز على نحو أفضل. وهي تشجع الأطر القانونية التي تقر بحقوق أصحاب الحيازات الصغيرة والمجتمعات المحلية في الحصول على الموارد، وتؤمنها، والسياسات المواتية لتحفيز مشاركة القطاع الخاص في أنشطة أسواق مستدامة. وستقوي الآليات المتعددة الأطراف والأشكال الجديدة من هيكل الحوكمة التشاركية الإحساس بالمسؤولية الوطنية تجاه السياسات، مع المساعدة في تعبئة القدرات والمعلومات والتكنولوجيات والحصول على الموارد المالية والإنتاجية.

جيم - المجالات ذات الأولوية لعمل المنظمة في المستقبل

51- تظهر أربع أولويات رئيسية من التحليل لتنظيم الدعم الذي تقدمه المنظمة للبلدان في الإقليم وتعظيم أثره على مدار السنوات العشر أو الخمس عشرة المقبلة. وتدرج هذه الأولويات الأربع تحت الإطار العام "لتحول النظم الغذائية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة" وتركز على ما يلي: (1) فرص عمل أفضل في الريف ودخول أعلى في المناطق الريفية؛ (2) والأمن الغذائي والأنماط الغذائية الصحية؛ (3) واستدامة استخدام وحماية الموارد الطبيعية، مع التركيز على المياه وتغير المناخ؛ (4) وبناء القدرة على الصمود أمام الصدمات والأزمات الممتدة. وتشكل جميعها أساساً لنظرية للتغيير من أجل تناول المقاصد الأساسية لأهداف التنمية المستدامة والتوصل إلى رؤية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في الإقليم.

52- وتعتمد هذه الأولويات على بعضها البعض ولا يمكن الفصل بينها. ومثلما ترتبط في ما بينها التحديات والمخاطر التي تواجه الأمن الغذائي والموارد الطبيعية في الإقليم، تترابط كذلك في ما بينها الأولويات، والتدخلات التي تتم في إطار إحداها يكون لها تأثير على بقية الأولويات. وهكذا، لا توجد محاولة للفصل بين الأولويات والتدخلات بشكل تام ولا تُعتبر أمراً مستحسنًا.

1 - التحول في الريف من أجل عمالة الشباب ودخلهم

53- يجب أن تهدف التدخلات إلى زيادة الدخل، وبالأخص لأصحاب الحيازات الصغيرة، عن طريق تنفيذ سياسات مواتية لزيادة الإنتاجية الزراعية والتنمية الريفية والدمج الاقتصادي من خلال التكتيف المستدام للمحاصيل والإنتاج الحيواني والسمكي وتعزيز الزراعة الرقمية وسلاسل القيمة المتعلقة بالمنتجات العالية القيمة؛ وتعزيز قدرات المنتجين وربطاتهم والبحث والتطوير والإرشاد وخفض المخاطر الزراعية وتشجيع الحصول على القروض. كما يجب أن تهدف إلى زيادة فرص العمل الجاذبة للشباب خارج المزرعة في المناطق الريفية من خلال تشجيع الاستثمارات في البنية التحتية

والخدمات ومشاركة القطاع الخاص في إقامة وإدارة سلاسل القيمة وعن طريق تيسير ريادة الأعمال في مجال إنشاء الأعمال التجارية الصغيرة، بما في ذلك الزراعة المائية وتربية الأحياء المائية والزراعة العضوية والزراعة المحمية والسياحة الزراعية. وأخيراً، ينبغي أن تعزز هذه التدخلات قدرات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على المشاركة في التجارة الإقليمية والدولية.

54- ويمكن التوصل إلى تعزيز التحول الريفي المستدام وتنافسية الأعمال التجارية الزراعية من خلال التخطيط الإقليمي. ويمكن أن يكون مثل هذا النهج جزءاً هاماً من الإطار الأوسع الذي يهدف إلى: تحسين البنية التحتية والخدمات الريفية من أجل تعزيز النفاذ إلى الأسواق؛ وخلق فرص عمل خارج المزرعة؛ وتقديم حماية اجتماعية أفضل من أجل مساعدة السكان الضعفاء؛ وتعزيز الحوكمة والمؤسسات المحلية؛ وتأمين الحصول على الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية.

2 - تنمية النظم الغذائية التي تعزز الأمن الغذائي والأنماط الغذائية الصحية للجميع

55- سيؤدي تحول النظم الغذائية لتوفير أنماط غذائية صحية إلى تحسين صحة السكان وسيقلل من المخاطر الاقتصادية المرتبطة بالاعتماد المتزايد على الواردات الغذائية وسيتيح لإقليم يتزايد توسعه الحضري الاستجابة لمتطلبات سكانه المتزايد عددهم من الأغذية والتغذية. وتماشياً مع موضوع المنظمة لفترة السنتين 2020-2021 "تشجيع الأنماط الغذائية الصحية والوقاية من جميع أشكال سوء التغذية"، ستركز التدخلات على تشجيع تنوع الإنتاج والشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل التوصل إلى أنماط غذائية صحية بدرجة أكبر وعلى تعزيز القدرات الوطنية على الارتقاء بجودة الأغذية وسلامتها وتبعتها والكشف عن الملوثات. كما ستسعى إلى تشجيع استهلاك الأغذية المغذية من خلال إصلاح سياسات الدعم الغذائي والتوعية بالأنماط الغذائية الصحية وتشجيع نظم حماية المستهلك؛ وتشجيع سياسات التجارة الغذائية الملائمة؛ ومكافحة الفاقد والمهدر من الأغذية. وستركز هذه التدخلات تحديداً على تطوير نظم غذائية حضرية أكثر صحية واستدامة.

3 - الزراعة الخضراء: التصدي لمسألة ندرة المياه وضمان الاستدامة البيئية وتنفيذ الإجراءات المناخية

56- تعتبر الزراعة أكبر مستخدم لموارد الإقليم التي تزداد ندرة، فهي تتسبب في تدهور الأراضي والمياه وفقد التنوع البيولوجي وإزالة الغابات واستخدام الموارد البحرية على نحو غير مستدام. ولكن مع اعتماد السياسات الداعمة وآليات الحوكمة المبتكرة والتكنولوجيات الحديثة والاستثمارات الذكية، يمكن أن تصبح محركاً للتغيير الإيجابي وخفض الفوائد من خلال اتباع ممارسات لصون وإعادة إحياء وظائف النظم الايكولوجية. وينبغي لهذه التدخلات، بالاستفادة من عمل المبادرة الإقليمية بشأن ندرة المياه، الاستمرار في بذل الجهود الرامية إلى تعزيز كفاءة استخدام المياه وإعادة استخدام المياه وإعادة تدويرها. كما ينبغي أن تركز على الاستثمار في الإدارة المستدامة للتربة وتشجيع التشجير؛ واعتماد نهج النظم الايكولوجية في مجال مصائد الأسماك؛ ومنع الإفراط في الرعي في المراعي؛ والترويج للممارسات الزراعية السليمة من أجل خفض استخدام المواد الكيماوية الزراعية. وسيتمتع على التدخلات التركيز على اعتماد ممارسات الزراعة الذكية مناخياً على نطاق واسع من أجل المساعدة على التكيف مع انبعاثات الكربون من الزراعة والتخفيف من وطأها.

4 - بناء القدرة على الصمود أمام الأزمات الممتدة وحالات الطوارئ

57- النزاعات والأزمات الممتدة هي الدوافع الأساسية للجوع والفقر في الإقليم. وتفتقر العديد من المجتمعات المحلية في الإقليم، وبالأخص الأكثر ضعفاً، إلى القدرة على التنبؤ بالصدمات والأزمات والتأهب لها والاستجابة لها. ويجب أن يركز الدعم المقدم للبلدان من أجل بناء القدرة على الصمود في ما يخص الاحتياجات المتعلقة بسبل المعيشة الزراعية والريفية على المساعدات الإنسانية وتحفيز الانتعاش الاقتصادي والمساعدة على بناء سبل معيشة ريفية أقوى، من خلال تعزيز حوكمة المخاطر ودمج خفض مخاطر الكوارث في السياسات القطاعية. وسيضمن العمل على امتداد الرابط بين التنمية الإنسانية والسلام فعالية المساعدات مع بناء القدرة على الصمود في الوقت نفسه. وأخيراً، يجب أيضاً على التدخلات التصدي للتهديد المتزايد الناتج عن الآفات والأمراض العابرة للحدود وتعزيز التعاون الإقليمي في هذا الشأن الهام.

58- ويلخص الجدول 1 مجالات العمل البرامجي التي ستكون لازمة لمعالجة هذه الأولويات الأربع. وتسهم مجالات العمل البرامجي كلها في أولوية واحدة على الأقل. وفي العديد من الحالات، تسهم في أكثر من مجال.

الجدول 1- تحول النظم الغذائية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: مجالات العمل البرامجي لمعالجة الأولويات الأربع

الرؤية	إقليم يحظى بالأمن الغذائي والصحة التغذوية والنمو المستدام من قطاعات زراعية منتجة وخضراء وتقودها الأسواق، وحيث يعيش سكان الريف، بما في ذلك النساء والشباب، في سلام ورخاء ويتحكمون في سبل معيشتهم.			
الأولويات	التحول الريفي من أجل عمل الشباب ودخلهم	تنمية النظم الغذائية التي تعزز الأمن الغذائي والأنماط الغذائية الصحية للجميع	الزراعة الخضراء: التصدي لمشكلة ندرة المياه وضمان الاستدامة البيئية والعمل المناخي	بناء القدرة على الصمود أمام الأزمات الممتدة وحالات الطوارئ
	(بالاستناد إلى المبادرة الإقليمية الثانية)	(بالاستناد إلى المبادرتين الإقليميتين الثانية والثالثة)	(بالاستناد إلى المبادرة الإقليمية الأولى)	(بالاستناد إلى المبادرة الإقليمية الثالثة)
مقاصد أهداف التنمية المستدامة	<ul style="list-style-type: none"> ضمان تمتع الرجال والنساء بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية (هدف التنمية المستدامة 1-4، 5 أ) مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية (هدف التنمية المستدامة 2-3، 1-10) خلق فرص عمل للشباب (هدف التنمية المستدامة 6-8) 	<ul style="list-style-type: none"> ضمان الأمن الغذائي (هدف التنمية المستدامة 1-2) الأنماط الغذائية الصحية (هدف التنمية المستدامة 2-2) سلاسل القيمة ذات الكفاءة (هدف التنمية المستدامة 12-3) 	<ul style="list-style-type: none"> الزراعة المستدامة (هدف التنمية المستدامة 2-4، 5-2) حماية المياه وزيادة كفاءة استخدامها (هدف التنمية المستدامة 4-6) العمل من أجل المناخ (هدف التنمية المستدامة 13-2) مسايد الأسماك المستدامة (هدف التنمية المستدامة 14-4) ضمان إعادة ترميم الأراضي (هدف التنمية المستدامة 15-1، 15-3) 	<ul style="list-style-type: none"> بناء قدرة النساء والرجال والأطفال من الفقراء والفئات الضعيفة في الريف على الصمود (هدف التنمية المستدامة 1-5) تعزيز القدرات على التكيف (هدف التنمية المستدامة 13-1)

مجالات العمل البرامجي	<ul style="list-style-type: none"> • اعتماد نهج إقليمي إزاء التنمية الريفية والاستثمار في البنية التحتية الأساسية • الترويج للتكثيف المستدام للمحاصيل والإنتاج الحيواني والسمكي • الترويج للبحث والابتكار والإرشاد الرقمي والتعليم • تيسير ريادة الأعمال الريفية والترويج لتطوير سلاسل القيمة والتجهيز الزراعي. • تعزيز رابطات المزارعين والمدن الخضراء
الأدوات	<ol style="list-style-type: none"> 1- الأدلة والمعرفة: جمع البيانات وتحليلها والمحاسبة المائبة واستخدام تكنولوجيات الاستشعار عن بُعد والطائرات بدون طيار وتحليل السياسات والبيانات الضخمة والتنبؤ بالأحوال الجوية. 2- التكنولوجيا والابتكار: الأنواع والسلالات المحسنة؛ حصاد المياه والزراعة المحمية والزراعة المائية والزراعة الرقمية. 3- السياسات والمؤسسات: إجراء حوار سياساتي بين مختلف القطاعات ووضع مخططات حوافز إيكولوجية وسياسات تجارية. 4- الاستثمار: استثمارات القطاعين العام والخاص لدعم السلع العامة والمبادرات الخاصة: التمويل المختلط. 5- المناصرة والشراكة، بما في ذلك مع القطاع الخاص.

دال - سبل التنفيذ

59- بالاستفادة من قوة التكنولوجيات الحديثة والفرص التي تقدمها كبرى المبادرات العالمية والشراكات مع المنظمات والمؤسسات ذات الصلة العاملة على المستوى الإقليمي أو الوطني، ستقدم المنظمة الدعم للبلدان من خلال توفير المعلومات والتحليلات وبناء القدرات والمناصرة وتطوير المنصات للبلدان من أجل تقاسم الخبرات والمعرفة؛ ومن خلال وضع استراتيجيات فعالة وخطط استثمارية للوفاء باحتياجات البلدان في ما يتعلق بالأمن الغذائي مع استخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام وحمايتها. وقامت المنظمة، كسبيل من سبل تعزيز تبادل المعارف والنهوض بالدعم القائم على الأدلة، بوضع مبادرة العمل يدًا بيد التي تهدف إلى زيادة الأثر في البلدان التي هي بأمس الحاجة إلى المساعدة على تحقيق الهدفين 1 و 2 من أهداف التنمية المستدامة وكذلك تقديم الدعم لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

60- ومن أجل التوصل إلى التغيير التحويلي في هذه المجالات ذات الأولوية وإقراراً بضرورة إيجاد حلول تصمم خصيصاً لتلائم مع تلك الأولويات المتنوعة ولكن المترابطة في ما بينها، لا بد من استخدام مجموعة من السياسات والأدوات. ويمكن المدخل للتحويل الناجح في بناء قاعدة الأدلة والمعرفة. ويتطلب ذلك جمع البيانات وتحليل السياسات باستخدام وسائل مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة مثل تكنولوجيات الاستشعار عن بُعد والطائرات بدون طيار والبيانات الضخمة والتنبؤ بالأحوال الجوية.

61- التكنولوجيات الحديثة والابتكارات هي محرك النمو مع إمكانية تنشيط الإنتاجية وزيادة كفاءة سلاسل القيمة. فالابتكارات، من الطائرات بدون طيار إلى التجارة الإلكترونية، ومن تكنولوجيات الاستشعار عن بُعد إلى الزراعة الدقيقة، تشكل بالفعل معالم الطريقة التي نستخدمها في إنتاج الأغذية وتصنيعها وتوزيعها واستهلاكها. وأما دور المنظمة، فسيتمثل في دعم البلدان لضمان استفادتها من إمكانيات الابتكار بطريقة تسهم في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التغذية واستخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام. ونظرًا إلى أن الابتكار هو القوة المحركة لتحويل النظم الغذائية، فإنه يكتسي أهمية محورية بالنسبة إلى انتشال المزارعين الأسريين من الفقر ومعالجة مشكلة بطالة الشباب والنساء في المناطق الريفية ومساعدة العالم على تحقيق الأمن الغذائي وأهداف التنمية المستدامة. وتشير خطة عام 2030 بوضوح إلى الابتكار باعتباره سببًا هامًا للتنفيذ، مع الإقرار بدوره في التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

62- وسيتعين فحص السياسات والاستثمارات والمؤسسات لتقييم تأثيرها من حيث الأمن الغذائي والتغذية. ولن يتسنى القيام بذلك بدون معرفة وأدلة جيدة. إذ لا تزال هناك مجالات متعددة بالغة الأهمية تكون فيها المعلومات متناثرة وغير كاملة في أفضل الحالات، وتُستخدم على الرغم من ذلك كأساس لصنع القرار. ويتضمن ذلك على سبيل الذكر لا الحصر تشجيع الاستثمارات الصناعية الزراعية باعتبارها سببًا لتعزيز القيمة المضافة وخلق الوظائف وزيادة الصادرات وتوفير الأسواق للمنتجين الجدد والحاليين وتعزيز تحديد أهداف السياسات والمواءمة في ما بينها على نحو أفضل.

63- وأخيرًا، لن يمكن إجراء تحول كبير بدون إقامة شراكات واسعة النطاق تتمحور حول أهداف مشتركة. وسيطلب إيجاد نظم غذائية لتحقيق الأمن الغذائي وحياء مفعمة بالصحة وبيئة سليمة قيادة حكومية، ولكن، وقبل كل شيء، الجهود المتضافرة للقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنتجين والمستهلكين وكذلك المؤسسات المالية الدولية. وستزداد أهمية المناصرة والاتصالات وتطوير المنصات للشراكات. ويمكن أحد المجالات الرئيسية التي تكون فيها الشراكات عاملاً مهمًا في تعزيز الابتكارات الرقمية وتطبيقها والتوسع في الخدمات الرقمية المبتكرة.

هاء - الاستفادة من الخبرة المكتسبة من المبادرات الإقليمية

64- ساعدت المبادرات الإقليمية على مدار فترات السنتين الثلاث الماضية على تركيز عمل المنظمة في الإقليم على المسائل ذات الأهمية الإقليمية الأساسية. حيث أتاحت منتدى لحوار السياسات وحقق نتائج ملموسة على المستوى الإقليمي وساعدت البلدان على التصدي لهذه المسائل على نحو مبتكر. فالمبادرة بشأن ندرة المياه على سبيل المثال أحدثت تغييرات في النهج وأشركت البلدان بطريقة جديدة في التعامل مع التحديات المتعلقة بمياه الزراعة. وستستند الأولويات الإقليمية المقترحة إلى النهج والممارسات الجيدة والدروس المستخلصة من المبادرات الإقليمية.